2 October 2007
Arabic

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بالمساعدة التقنية

فيينا، ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

مشروع التقرير

إضافة

ثالثاً - تنفيذ ولاية مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن المساعدة التقنية

جيم - تنسيق أنشطة المساعدة التقنية

١ - أعرب عن ترحيب بنتائج حلقة العمل بشأن التعاون الدولي على تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي عُقدت في مونتيفيديو من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حيث إنهما اعتُبرت مساهمة ثمينة في مداورات الفريق العامل والمؤتمر. وجرى التشديد على ضرورة مواصلة الحوار الذي بدأ في حلقة العمل والتقدم فيه.

٢ - ورأى الفريق العامل على وجه التحديد أن وجود وكالات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف واستمرار مشاركتها يعدّان أساسيين للمؤتمر لكي يؤدي المهام المسندة إليه في إطار ولايته.

٣ - وكان هناك تسليم واسع النطاق بأن الحاجة إلى تحسين التنسيق هي حاجة تشترك فيها الدول المانحة والدول المستفيدة على السواء، وأن لكل منهما أدواراً متميّزة ولكن متكاملة. وذكّرت أشكال مختلفة من التنسيق، منها التنسيق بين بلدان الجنوب، والتنسيق بين

الدول وغير الدول من الجهات الفاعلة. وشدد متكلمون على أن تنسيق الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد في حين بدأ يتحقق على الصعيد الوطني، فهو ما زال في حاجة إلى قدر كبير من التحسين على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولهذا الغرض، شاطر الفريق العامل الرأي الداعي إلى مضاعفة الجهود من أجل تمكين آليات موجودة من قبيل الفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد ومركز أوتشتاين موارد مكافحة الفساد من العمل بكامل قدراتها. وأفيد بأن هذا ينطبق أيضا على آليات التنسيق القطرية التي تتطلب تدفقا متواصلا من المعلومات الكاملة والدقيقة. واقترح في هذا الخصوص أن تُنشئ كل دولة جهة وصل تُعنى بجمع المعلومات عن المساعدة التقنية المقدمة أو المتلقاة في مجال مكافحة الفساد والتشارك في تلك المعلومات.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤ - طلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تُنشئ مستودعا إلكترونيا للتدابير الوطنية المناهضة للفساد وللتشريعات الوطنية التي سُنّت تنفيذا للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية لكي يستخدمها العاملون في هذا الميدان. وأفيد بأن هذا المستودع يمكن أن يشمل أيضا المعلومات التي تقدمها المنظمات الدولية والدول.

٥ - وأوصى الفريق العامل بأن تُدرج أحكام الاتفاقية إدراجا كاملا في صلب عمل الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من الجهات التي تقدم المساعدة التقنية. وأوصى كذلك بأن تساهم الأمانة في عمل آليات التنسيق القطرية وأن تتشارك معها في القائمة المرجعية للتقييم الذاتي والمعلومات المستمدة من تلك القائمة، بهدف ضمان أن تُستخدم لأغراض تحسين التنسيق كل المعلومات الوثيقة الصلة بالمساعدة التقنية المقدمة أو المتلقاة في ميدان مكافحة الفساد.

٦ - وأوصى الفريق العامل بأن تشرع الأمانة في استحداث أداة برنامجية حاسوبية شاملة لجمع المعلومات لكي ينظر فيها المؤتمر ويُقرها.